

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر – أبريل 2021



تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

أدت الأزمة الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لمواجهة انتشارها بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل وتعليق بعض الأنشطة، بالإضافة إلى الجفاف المسجل العام الماضي، إلى انخفاض الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات بالتالي تراجع كبير في النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات خاصة في الربع الثاني من عام 2020.

باستثناء قطاع التعدين، الذي أظهر مرونة قوية وقطاع "الإدارة العامة والضمان الاجتماعي" و"التعليم والصحة والعمل الاجتماعي"، تأثرت القطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة. تمثلت القطاعات الأكثر تأثراً في الربع الثاني من عام 2020 في قطاعات الصناعات التحويلية (خصوصاً صناعة السيارات، والطيران والصناعات الالكترونية، والنسيج والجلد)، إضافة إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والسياحة والنقل.

أظهرت البيانات ربع السنوية تراجع مستويات الانكماش الاقتصادي مع الإزالة التدريجية للقيود الصحية وانتعاش النشاط في منطقة اليورو خلال النصف الثاني من العام. انعكس ذلك في التحسن الملحوظ في استهلاك الكهرباء، لا سيما في القطاعات الإنتاجية. في حين استمر تأثر قطاع السياحة والنقل وصناعة الطيران تعاني من آثار الوباء نتيجة لعودة انتشار الفيروس والإبقاء على القيود المفروضة على السفر الدولي.

تتمثل العوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في التطور الذي سيشره انتشار وباء كوفيد-19، وأثره على الطلب الخارجي من جهة، والطلب الداخلي من جهة أخرى. إضافة إلى مدى نجاح تنفيذ مبادرات الحملة الواسعة للتلقيح ضد هذا الوباء، سواء على المستوى الوطني أو في البلدان الشريكة. كما يعتبر إنشاء صندوق استراتيجي مخصص للاستثمار من أهم العوامل التي من المتوقع أن تدعم الاقتصاد الوطني. على صعيد آخر، يظل الناتج الزراعي، الذي يرتبط ناتجه بالظروف المناخية، من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، وحسب توقعات بنك المغرب بنهاية عام 2020، من المرتقب أن يشهد النمو الاقتصادي انتعاشاً ليصل إلى 4.7 في المائة في عام 2021، بعد الانكماش المتوقع بنسبة 6.6 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 3.5 في المائة في عام 2022 بما يعكس التغيرات المتوقعة في مستوى الطلب الداخلي والخارجي. يعكس هذا التطور ارتفاعاً في القيمة المضافة لقطاع الزراعة بنسبة 13.8 في المائة عام 2021 وبنسبة 2 في المائة عام 2022، مع فرضية تحقيق موسم فلاحى عادي، وتحسناً تدريجياً للقيمة المضافة للقطاعات غير الزراعية، بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021 ثم بنسبة 3.6 في المائة عام 2022¹.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

سجل معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 0.7 بالمائة مقارنة مع العام السابق (2). جاء ذلك بصفة أساسية نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، والسكن والماء والكهرباء والغاز والمحروقات الأخرى، والصحة، والتعليم، والمطاعم.

هذا، وتعتبر الصدمة المزدوجة على مستوى العرض والطلب الناجمة عن الجائحة، التي لا يزال تقدير حجمها محاطاً بشكوك قوية، من أبرز العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تطورات الأسعار المحلية على المدى المتوسط. كما يعد تطور الأسعار العالمية للمواد الأساسية وكذا الأسعار المحلية للمنتجات الغذائية، التي يرتبط تطورها بدوره بالطلب

¹ بنك المغرب، (2021). المغرب، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل
² المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، ديسمبر 2020.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: المغرب

الداخلي، وكذا بمستوى الناتج الزراعي وبالظروف المناخية، من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على معدل التضخم على الصعيد المحلي.

في هذا السياق، من المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً عند مستوى 0.6 في المائة بعام 2021، قبل أن يتسارع إلى 1.3 بالمائة في عام 2022 ارتباطاً بالتحسن المرتقب لمستويات الطلب الداخلي.

التطورات النقدية والمصرفية

سجلت أسعار الفائدة تراجعاً كبيراً، وهو ما يعكس انخفاض سعر الفائدة الرئيس للسياسة النقدية. ساعد انخفاض أسعار الفائدة على تشجيع الطلب على الائتمان المصرفي خاصة من قبل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في المقابل شهدت قروض القطاع العائلي تباطؤاً ملحوظاً نتيجة الجائحة وما نتج عنها من انخفاض مستويات الدخل بسبب فقدان الوظائف. في المحصلة، سجلت التسهيلات الممنوحة للقطاع غير المالي زيادة بنسبة 3.9 في المائة في عام 2020⁽³⁾.

في المجلد شهدت مؤشرات أداء النشاط النقدي ربع السنوية ارتفاعاً خلال فترة الجائحة بدعم من تدخلات البنك المركزي لتعزيز السيولة المحلية التي شملت من بينها خفض مستويات الاحتياطي الإلزامي إلى صفر في المائة في عام 2020، حيث ارتفع معدل نمو السيولة المحلية (M2) بنسبة 10.3 في المائة في عام 2020 مقارنة مع 5.9 في المائة في عام 2019.

قرر مجلس إدارة بنك المغرب في اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 مارس 2021 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسية مستقراً عند مستوى 1.5 في المائة بما يتسق مع توجهات البنك لدعم النمو الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية⁽⁴⁾.

على صعيد تعزيز الاستقرار المالي تم في إطار ترأس بنك المغرب لجنة للتنسيق والإشراف على المخاطر النظامية التي تضم الهيئة المغربية لأسواق راس المال، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة استحداث مجموعة عمل مكلفة بالتتبع الوثيق للمخاطر التي قد تشكلها أزمة وباء كوفيد-19 على الاستقرار المالي بشكل أسبوعي.

لم تكشف مؤشرات المراقبة حتى الآن عن أي مخاوف كبيرة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. وفيما يخص القطاع المصرفي، فرغم تأثير الأزمة، وخاصة على ربحية البنوك يواصل القطاع المصرفي إظهار مرونته بفضل أساسياته القوية وتدابير الدعم التي تتخذها الجهات المعنية بشكل عام، والسياسة النقدية والاحترازية للبنك المركزي على وجه الخصوص.

بالنسبة للقطاع المالي غير المصرفي، فقد شهد قطاع التامين في المملكة مستويات أداء جيدة خلال تفشي الجائحة، على الأقل في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، إلا أنه قد تعرض في بداية الأزمة لخسائر على مستوى فوائض القيمة غير المحققة، إلا تقلصت تدريجياً في أعقاب ذلك. في هذا الإطار، عملت هيئة مراقبة التأمينات بدورها على اتخاذ تدابير للتخفيف من القواعد الاحترازية خاصة في مجال تكوين المخصصات الناتجة عن تراجع قيمة التوظيفات.

التطورات المالية

في ظل التأثير المرتقب لجائحة كوفيد-19، تُظهر توقعات الميزانية في إطار قانون المالية لسنة 2021 عجزاً بنسبة 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي دون احتساب عائدات الخصخصة، مقابل 7.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للعجز المتوقع لعام 2020 بواقع 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المحقق في عام 2019. يفسر هذا

3 بنك المغرب، (2021). " اجتماع مجلس بنك المغرب"، بلاغ صحفي.

4 بنك المغرب، (2021). المرجع السابق.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: المغرب

التطور في سنة 2021 بالتحسن المتوقع في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وسيستمر الإنفاق العام في الارتفاع، مدفوعاً بنفقات السلع والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالتحويلات.

حرصاً من الحكومة على دعم التعافي الاقتصادي سوف تلتزم الدولة بموجب "ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتنشغيل" بتعبئة موارد مالية بحدود 120 مليار درهم يتم ضخها في الاقتصاد الوطني لمواكبة التعافي الاقتصادي، منها 45 مليار درهم ستنتم تعبئتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار و75 مليار درهم كقروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة كافة أنواع الشركات. إضافة إلى تفعيل إطار الجهوية المتقدمة، من خلال تحويلات من الميزانية العامة للدولة إلى الجماعات الترابية، بهدف بلوغ سقف 10 مليار درهم كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي.

علاوة على تسريع تطبيق القانون المتعلق بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة تحت اسم "الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات" بغرض تعزيز استدامة نظام الضمان وتوسيع مهامه.

كما تتضمن الإصلاحات إعطاء ديناميكية جديدة لبرنامج "انطلاقة" لتمكين الشباب من الولوج إلى مصادر التمويل الملائمة لحاجياتهم وطموحاتهم في مجال إحداث وتطوير الشركات.

إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن ستمكن من تحصيل ما يناهز 5 مليار درهم، سيتم تخصيصها "لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي". ومواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، والذي تم إعداده طبقاً للتوجيهات الملكية السامية. بغلاف مالي يقدر بنحو 50 مليار درهم.

جدول (9)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: المغرب

إصلاحات الإيرادات العامة	إصلاحات الإنفاق العام
✓ إعادة تنظيم المركز المالي لبورصة للدار البيضاء في سبتمبر 2020.	✓ تعزيز الاستثمار العمومي، ليلبلغ 230 مليار درهم سنة 2021، منها 45 مليار درهم ستنتم تعبئتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار.
✓ إحداث مساهمة مهنية موحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجرافي.	✓ التفعيل التدريجي لعملية تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة في أفق 2025.
✓ اقتراح تغييرات في التعريفات الجمركية وضريبة الاستهلاك الداخلي وضريبة القيمة المضافة، بهدف تحسين الإيرادات جزئياً.	
✓ من المقترح بهدف تعزيز موارد صندوق الحماية الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي تجديد مساهمة التضامن الاجتماعي على الأرباح والدخل بإعادة دمج الأشخاص الذاتيين في هذه الضريبة، وخفض عتبة ضريبة الشركات.	
✓ تشجيع التوظيف، من خلال مقترح لإعفاء رواتب الموظفين الجدد حتى سن الثلاثين، لأول سنتين، بشرط أن يكونوا بعقد دائم.	

بنك المغرب، (2021). المملكة المغربية، "سنتين تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الثالث عشر"، أبريل.